

أكبر كمية منذ الاستقلال

جز 49 طن من القنب الهندي خلال السادس الأول

20 ألف قضية محالة على العدالة

كشف مدير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وأدمانها، عبد المالك ساينج أنه تم حجز ما يقارب 46 طناً من القنب الهندي خلال السادس الأول من هذه السنة، فيما تم تسجيل 20 ألف قضية محالة على المحاكم، حوالي 6 ألف منها تخص الأشخاص المروجين للمخدرات و14 ألف قضية تتعلق بفتنة المدمنين، مؤكداً أن هناك مركزين متخصصين لفرع السموم، من بين 15 المقرر إنجازهم سيتم تسليمها الأيام القليلة المقبلة.

فتحية...
س



ذئور هاته الآفة من أساسها قبل قوات
الأوان... بمساهمة المجتمع المدني والهيئات الرسمية.

في رأيكم، هل السجن هو الحل؟
- بالطبع لا، بل يجب القيام بعملية التحسين لتحقيق غاية نبيلة هي الوقاية من المخدرات، فضلاً عن تفعيل آلية الكافحة بشتى الطرق والتكفل بالمدمن كتحصيل حاصل.

وماذا عن قانون "04-18"؟
- القانون "04-18" جاء بفلسفه جديدة، حيث اعترف بأحقية المدمن في العلاج واعتبره مريض، فإن قبيل العلاج فسيحال على المراكز الاستشفائية وان رفض ذلك سيكون محل مسالة جزائية، ويبقى على المدمن الخيار الوحيد وهو العلاج، وهذا الطرح جاء لمساعدة المدمن وعانته قصد علاجه والأخذ بيده ليعود كفرد منتج وصالح للمجتمع حتى لا يبقى عالة عليه وبالتالي فإن المشروع الجزائري نضل تدابير العلاج كإجراء طبي وقائي على الردع يعني العقوبة.

لكن المدمن يخاف من هاجس السجن
ويذلك يبتعد عن التصرّف بأدمانه، فما تعليقكم؟

- سبزداد تطبيق هذا القانون مجرد فتح أبواب المراكز الاستشفائية الخاصة بالعلاج لأن الكثير من المدمنين يجعلون تطبيقات القانون على خلفية أنه إذا اعترف بأنه مدمن فسوف يعاقب، كما أنه يعتبر نفسه منبوذ من قبل العائلة والمجتمع، لذا زراعة يستر ولا يصرح بياده، ومن خلال هذه المبادرة فإنما أقول إن الدولة أعطت يد العون للمدمن من أجل العلاج، ولعلكم قابلوا المراكز تعد من الدول السابقة في سن مثل هاته القراء.

هل لديكم أرقاماً فيما يخص القضايا
المتعلقة بالعدالة في هذا المجال؟
- هناك حوالي 20 ألف قضية محالة على
القضاء، 6 آلاف منها تخص الأشخاص
المروجين لهاته السموم فيما تم إحصاء 14
ألف قضية تتعلق بفتنة المدمنين. فـ

لا ترون أن وجود مركزين للعلاج من الإدمان على المستوى الوظيفي غير كاف لاستيعاب الكم الهائل للمتعاطفين؟
- حقيقة، هذا صحيح من أجل سد هذا النقص الفادح في الإيواء، فإن وزارة الصحة تسعى جاهدة لفتح 3 مراكز لنزع السموم على المستوى الوطني وذلك في غضون 2009، فيما سيتم تسليم مركزين جاهزين خلال الأيام القليلة القادمة، الأول بولاية سطيف والثاني بوهران، إلى جانب ذلك، فإن هناك 53 مركزاً وسطياً يتكلّم باللغات النفسية والكتشوفات الطبية وهي في طور الإنجاز.

ما هو عدد المدمنين الذين تم التكفل بهم؟
- خلال العشرية الأخيرة (1998-2008)، تم التكفل بـ 30 ألف مدمٍ على مستوى المصالح الصحية، لكن هاته الأرقام لا تعكس واقع الإدمان في الجزائر وأتصور أن العدد يفوق ذلك باعتبار أن هناك رواج واستهلاك ينبع عنه كثرة عدد المدمنين.

هل تبحّثم في تحقيق نتائج إيجابية في علاج المدمنين؟

- عموماً، فإن عملية نزع السموم يتم بنجاح إذا كانت حالة المريض (المدمن) بسيطة، لكن إذا كان متعدد الاستهلاك، فإن علاجه يتطلب سنوات وشقاوة، يكون حسب الحالة إلا أن الإرادة تلعب دوراً هاماً للوصول إلى نتائج إيجابية.

كيف ترون وضعية المراكز في مجال استهلاك المخدرات مقارنة بالدول الأخرى؟
- ليست لدينا أرقاماً صحيحة، لكن من خلال الكيابات التي يتم حجزها نلاحظ أن نسبة الرواج ترتفع وأصبحت هاته السموم في متناول الجميع، فالنسبة للدول الأوروبية وحتى بالنسبة لغيرها فإن المراكز تعتبر بلاد مستهلكة للقنبل الهندي فقط الذي يعتبر من المخدرات غير الخطيرة مقارنة بالكوكايين والهيرويدين، لكن إذا لم نتصد بحرم ممن الآن ونقوم ببرد خاص لكل شخص، فسوف نصل إلى فكرة عدم التجريم والسامح باستهلاك المخدرات مثل بعض الدول الأوروبية، فلا بد من اقتلاع

كتنم قد صرحت أن المراكز أصبحت بلداً مستهلكاً بعدما كانت بلد عبور، ما دليلكم على ذلك؟
الجزاء كانت ولا زالت بلد عبور لكنها بدأت تحول إلى بلد مستهلك، لأن ارتفاع نسبة الكيابات الممحورة للمخدرات دليل على ارتفاع رواجها، ومن ثم فإن نسبة الاستهلاك ترتفع، والكببة الممحورة خلال السادس الأول من هذه السنة والتي تقارب 46 طناً من القنب الهندي تعكس ذلك لأن في نفس الفترة من السنة الفارطة تم حجز 16 طناً، فإذاً حجز كمية كبيرة مثل تلك التي تم حجزها خلال 6 أشهر الأخيرة إي أن 26.5 بالمائة من الكمية التي تمر عبر الوطن تكون موجهة للاستهلاك.

ما هي الاستراتيجية الواجب اتباعها للحد من هذه الظاهرة؟

- تتمثل الإستراتيجية في تنصيب مراكز رقابة لحرس المحدود وعلى مستوى الجمارك والشرطة، والناتج أثبتت جماعة السياسة المنبثقة، بدليل الكمية الكبرى التي حجزت مؤخراً، بهذه الورقة وفرض منطق المزم وعدم التراخي والضغط على بارونات الترويج لهاته المواد السامة، ستصل إلى حجز ضعف الكمية.

وكيف تقييمها؟

- الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وأدمانها كان قد سطر مخططه وطنياً توجيهياً انطلق سنة 2003 وامتد إلى غاية 2008، فيما شرع في إعداد مخططه وطنياً توجيهي ثانٍ ما بين 2009-2013 والهدف إلى تقييم ما تم إنجازه في المخطط الأول ثم حصر الناقص وإعطاء قراءة شاملة له من أجل وضع المتطلبات اللازمة، وبناء استراتيجية فعالة، ولمواجهة هاته الظاهرة، لا بد من اللجوء إلى تحقّيقات مبنية على أساليب علمية لذلك فقد فرم الديوان على وضع التحقيق الوطني الوبائي الذي سيشمل 45 ألف شاب و 10 آلاف أسرة يكون من إعداده وإنجاز المركز الوطني للدراسات والتنمية الريفية وذلك بفرض الإجابة عن عدة أسئلة مهمة لتكون لدينا الإجابة الشافية التي توصلنا إلى بناء تصور دقيق ونظرة علمية عن ظاهرة رواج المخدرات في بلادنا.

لا تعتقدون أنه لا بد من تظافر جهود كل السلطات لكيح هذه الظاهرة؟

- نحن نسعى جاهدين لتحسين المواطن بخطورة تنشي ظاهرة الإدمان وذلك من خلال القيام بمقاييس وطنية وجهوية في إطار التعاون الدولي والأطلسي، تهتم بتخصيص الأطباء ورجال الأمن في مجال المكافحة والوقاية والعلاج من الإدمان حيث سطر الديوان سنة 2009، 9 ملتقىوطني وطنية وجهوية مع الشبكة الأورو-متوسطية التي تعتبر الجزائر عضواً فيها، إلى جانب تكوين جماعيات فاعلة في مجال التحسين، يتم تكوينهم لإعداد وتنفيذ برامج الوقاية من المخدرات باعتبارهم موظفين أكثر للعمل الجواري